الفدرالية بين الواقع والطموح

(قراءة سياسية في النظام الاتحادي)

الأستاذ المساعد الدكتور
علي سلمان صايل السلامي
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية

الفدرالية بين الواقع والطموح (قراءة سياسية في النظام الاتحادي)

الأستاذ المساعد الدكتور
علي سلمان صايل السلامي
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية

المقدمة:-

الفدرالية تعني السلطة بين الحكومة الاتحادية (المركزية، والحكومات المحلية) مهما كانت مسمياتها (أقاليم أو محافظات أو بلديات) هذا يعني ان الفدرالية تعني تجزئة السلطة من اجل قوة الاتحاد وهي ليست خيارا ابتدائيا مفضلا في نشوء الدول لكنها قدتكون حلا توفيقيا اضطراريا الدولة لاتستطيع ان تحافظ على وحدتها الاندماجية البسيطة من جهة ولاتريد مكوناتها الاجتماعية ان يتفرط عقد الدولة من جهة اخرى.

في الواقع تجسد فكرة الفدرالية التعقيدات التي ينطوي عليها أي نظام وانما يتجلى فيها ايضا كل ماتنطوي عليه اية مفاوضات غير متناهية من اخذ ورد، العالم البسيط لمناصري لينين ومحبذي النظام العسكري والمتشددين دينيا اوحتى مؤيدي القومية العرقية الذين ذهب زمنهم وكانوا يتصدون لاي شكل من اشكال التعددية.

يعزو البعض انبعاث فكرة الفدرالية مجددا الى عدة عوامل جوهرية منها: تداعيات الثورة التكنولوجية، والانهيار المزدوج لنظامي الفصل العنصري والشيوعية البيروقراطية، والثورات التي تشهدها السياسات المدافعة عن الهوية وحقوق الانسان، والمتغيرات الناشئة عن العولمة، وحيوية القيم الديمقراطية مع العلم ان هذه العوامل قد اسهمت في ذلك، فنشير مثلا الى ان تولي حزب واحد الحكم في المكسيك طيلة القرن العشرين تقريبا فيما كان الدستور يشدد

على الطابع الفدرالي للدولة لم يعكس الواقع هذا النظام اطلاقا على غرار ما حصل أيضاً في الاتحاد السوفيتي، فقد خلف الحكم العسكري عواقب وخيمة على كل من البرازيل ونيجيريا، لأن مفهوم الفدرالية يتنافى مع ذهنية الهرمية العسكرية القائمة على السيطرة والتحكم.

يتوجه هذا البحث الى الشعوب المشاركة في ما اصبح يعرف بنشاطات بناء الدولة في سائر انحاء العالم، خاصة في حالات مابعد النزاعات وهو يرمي الى توفير بعض الامثلة العملية والمفسرة بوضوح عن الاساليب والوسائل المعتمدة للاعتراف بمجموعتين قوميتين او اكثر تعيشان في عقر دولة واحدة وللتوفيق بينهما.

وعليه سيتم تقسيم الدراسة الى ثلاث مباحث نتناول في المبحث الاول: الاطار التاريخي للفدرالية، ويختص الثاني: الاطار المفاهيمي للفدرالية، ويدرس الثالث: الفائدة من النظام الفدرالي، ثم خاتمة، ومصادر البحث.

المبحث الأول

الإطار التاريخي

تشير الوثائق التاريخية الى إن اول نظام فدرالي قد نشآ بين القبائل الصهيونية القديمة قبل أكثر من ٣٢٠٠ سنة[١]. ويماثل هذا النموذج ايضآ من حيث القدم في التاريخ التحالفات الكونفدرالية بين القبائل البدوية وبين السكان الاصليين في امريكا الشمالية. وقد كانت التحالفات المبكرة بين المدن ـ

الدول الهيلينية فيما يعرف اليوم باليونان واسيا الصغرى مصممة لكي تجمع الانظمة الديمقراطية المشاعية (بمفهوم الكوميونة،المتجمعات الطائفية) في تكتل واحد من اجل تعزيز التجارة وضمان الدفاع[٢]. كما وضعت الجمهورية الرومانية ترتيبات قائمة على أساس لاتماثلي اصبحت روما بموجبها قوة

فدرالية في حين ارتبطت بها المدن الاكثر ضعفآ باعتبارها شركاء في النظام الفدرالي[٣]. وشهدت العصور الوسطى مدناً تتمتع بالحكم الذاتي فيما يعرف اليوم بشمال ايطاليا والمانيا،كما اقامت الكانتونات في سويسرا روابط على شكل اتحادات كونفدرالية فضفاضة لاغراض التجارة والدفاع.وقد استمرت الكونفدرالية في سويسرا، التي تاسست في العام ١٢٩١، لغاية ١٨٤٧ على الرغم من بعض فترات الانقطاع.وفي اواخر القرن السادس عشر، تم تاسيس كونفدرالية مستقلة، اتحاد مقاطعات الاراضي المنخفضة/ هولندا، خلال ثورة ضد اسبانيا.وقد تاثرت الكونفدرالية في كل من سويسرا والاراضي المنخفضة/ هولندا بحركة الاصلاح الديني التي اضفت حدة على الانقسامات الداخلية. وشهدت هذه الفترة ايضا الكتابات الاولى بوضوح عن النظرية الفدرالية، وما تبع ذلك من جهود من جانب النظريين الالمان لتوفير ارضية لصيغة حديثة ومتجددة لامبراطورية رومانية مقدسة كما تاسست عدة مستوطنات بريطانية في امريكا الشمالية وخاصة في نيو انغلاند/ انجلترا الجديد على ترتيبات فدرالية نابعة من حركة الاصلاح الديني البروتستانتية.وعلى اثر الثورة الامريكية اقامت الولايات المستقلة حديثاً كونفدرالية في العام ١٧٨١. ولكن جوانب النقص فيها ادت، في العام ١٧٨٩ الى تحولها على اثر مؤتمر فيلادلفيا في عام ١٧٨٧ الى اول نظام فدرالي حديث الذي اعتمد من قبل الولايات المتحدة دستورا فدراليا في عام ١٧٨٧. كما حولت سويسرا نظامها الكونفدرالي، بعد حرب أهلية قصيرة، الى نظام فدرالي في العام ١٨٤٨. واصبحت كندا ثالث دولة فدرالية حديثة في العام ١٨٦٧. وتم في العام ١٨٧١ توسيع فدرالية شمال المانيا التي كانت قد تاسست في العام ١٨٦٧ لتضم الولايات الالمانية الجنوبية. وبعد فترة قصيرة، أصبحت استراليا في العام ١٩٠١ دولة فدرالية كاملة، والهند عام ١٩٥٠، والبرازيل عام ١٩٤٦، وبالاضافة الى ذلك، تبنت بعض جمهوريات امريكا اللاتينية وفي اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن

العشرين انظمة فدرالية في محاولة لتقليد فدرالية الولايات المتحدة الامريكية.

إن المعايير التي تقوم عليها النظم الفدرالية المعروفة والمألوفة في عالمنا المعاصر كما هو الحال في (الولايات المتحدة الامريكية ـ المانيا ـ سويسرا ـ البرازيل ـ الهند وغيرها) تقوم على أساس جغرافي (ولايات ـ أقاليم ـ محافظات... الخ) وليس على أساس قومي عنصري ولا على أساس ديني طائفي. ومن أهم المرتكزات التي تؤسس على اساسها الدولة الاتحادية الفدرالية وهي قيامها على اقليم موحد جغرافياً ككيان قائم في مواجهة العالم الخارجي. ويتمتع رعايا الدولة الفدرالية بجنسية واحدة ويظهرون كشعب واحد. وكذلك تظهر الدولة امام دولة العالم كشخصية واحدة في مجال ابرام المعاهدات والتمثيل الدبلوماسي والعلاقات الدولية والدخول في حرب مع الدول الاخرى وكذلك الصلح وغيرها من مظاهر الشخصية الدولية[٤].

بدا واضحا بصورة متزايدة إن الانظمة الفدرالية ليست العلاج السحري الذي تخيله الكثيرون خلال الفترة مابين ١٩٦٠ واواخر الثمانينيات. وشهد العديد من التجارب الفدرالية التي نشات في اعقاب الحرب العالمية الثانية صعوبات كما تم تجميد بعض هذه الانظمة او التخلي عنها نهائياً . وتشير هذه التجارب الى انه ثمة حدود لمدى ملائمة الحلول الفدرالية واشكال معينة من الفدرالية في ظروف معينة حتى عندما تكون هذه الانظمة الفدرالية قائمة على افضل الدوافع والاهداف. وعلى الرغم من هذه التطورات فان ثمة اهتماماً متجدداً في الحلول السياسية الفدرالية خلال التسعينات من القرن الماضي.ان بلجيكا (التي حولت دستورها ليصبح فدرالياً كاملا في العام ١٩٩٣)، وجنوب افريقيا (التي اقرت في العام ١٩٩٦،مع تعديلات، دستوراً يتضمن مزيجاً من الملامح الفدرالية والوحدوية كانت واردة أساسا في دستور ١٩٩٤ المؤقت) واسبانيا (التي اصبحت عملياً، ونتيجة تنفيذ الدستور ١٩٧٨، نظاما

فدرالياً[٥]. بالفعل إن لم يكن بالاسم) كانت قد بدات تتحرك باتجاه اشكال جديدة وغالبا ما يكون مبتكر من الانظمة الفدرالية وشبه الفدرالية. كما شهدت ايطاليا ايضا تطور باتجاه تبني نظام فدرالي. كما تبنت المملكة المتحدة/ بريطانيا ترتيبات جديدة بغرض تفويض السلطات في كل من اسكوتلندا وايرلندا ومقاطعة ويلز. كما ادى الى التقدم نحو المزيد من الدمج فيما اصبح يعرف الان باتحاد الاوروبي الى زيادة الاهتمام بالافكار الفدرالية. وكثيرا مايشير القادة السياسيون وكبار المفكرين وحتى بعض الصحافيين الى الفدرالية باعتبارها شكلا ايجابيا متحررا من اشكال التنظيم السياسي.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي

تعرف الفدرالية من خلال ثلاث مصطلحات:

١. الفدرالية.

٢. الأنظمة السياسية الفدرالية.

٣. الاتحادات الفدرالية.

الفدرالية:-

هي مصطلح معياري وليس وصفي يشير الى التشجيع على نظام حكومي متعدد المستويات بحيث يضم عناصر من الحكم المشترك والحكم الذاتي في الاقاليم. ويقوم على اساس توزيع وظائف السلطة دون تركيزها او تركزها بيد فرد أو أقلية، حيث ان السياسة هي(فن ادارة الشأن العام) ومن يدير هذا الشان العام يتمثل في (هيئة) وبقدر تعلق الامر بالفدرالية فان امرها يتصل بشكل سلطة الهيئة التي تدير الشان العام أي السلطة السياسية وللاخيرة

اشكال متعددة تتراوح بين السلطة ذات الشكل المركزي (سلطة الدولة الموحدة البسيطة) والسلطة ذات الشكل اللامركزي (سلطة الدولة الفيدرالية وسلطة الدولة الكونفدرالية) وهنا فان الفيدرالية هي شكل من اشكال السلطة اللامركزية[٦]. غالبا مايوجز الخبراء الفدرالية بصفتها تجمع بين الحكم الذاتي والحكم المشترك، مما يؤدي الى القول ان الدولة الفدرالية ليست مجرد تحالف بين كيانات مستقلة، ففي هذه الحالة عادة ماتقع على حكومة فدرالية تتمتع بمايكفي من السلطة القوية كي تعمل في مصلحة الدولة باكملها في الوقت نفسه لاتستمد الوحدات المكونة شرعيتها من الحكومة المركزية، بل من الشعب، وتجدر الاشارة الى ان الطبقات الحكومية كلها في الاغلبية الساحقة من الحالات تتشكل عن طريق الانتخابات ويتفق الخبراء عادة على ان احدى مميزات الفدرالية الاساسية هي الاحتكاك المباشر للطبقات الحكومية كلها بالشعب وحين ترتبط بها الانتخابات والعملية الديمقراطية ايضا فانها تضمن الوسيلة الفضلى للتاكيد على هذا الاحتكاك المباشر. وهنا بالامكان تحديد مصطلح الفدرالية بدلالة المفهوم المقارب لها والمتميز عنها الاوهو مفهوم الدولة الكونفدرالية، فاذا كانت الكونفدرالية تمثل شكل لسلطة دولة لامركزية واسعة فان الفدرالية تتمثل ايضا بشكل لسلطة دولة لامركزية ولكنها لامركزية نسبية ففي الفدرالية هناك علم واحد للدولة الفدرالية وجيش واحد وتمثيل خارجي واحد وبرلمان فيدرالي واحد مع برلمانات للاقاليم وشرطة فدرالية واحدة مع مؤسسات شرطة ممثلة للاقاليم وخزينة فدرالية واحدة مع وجود خزائن محلية للاقاليم، بينما الكونفدرالية تعبر عن اتحاد وحدات سياسية مستقلة (دول) لكل وحدة علم خاص وجيش خاص وتمثيل خارجي خاص وشرطة خاصة بها غير ان هناك شكل من اشكال التنسيق بين دول الاتحاد الكونفدرالي. ان جوهر الفدرالية يقوم على اساس القيمة والمصداقية المفترضة في الجمع ما بين الوحدة والتعددية، وعلى استيعاب الهويات المميزه والحفاظ

عليها وتعزيزها ضن اتحاد سياسي اكبر حجماً،وترسيخ الوحدة وللامركزية والمحافظة عليهما في إن واحد.وتستند الفدرالية الى القيمة المسلم بها والقائمة على بلوغ الوحدة والتنوع في ان عبر التوفيق بين الهويات المتميزة وحمايتها وتعزيزها ضمن وحدة سياسية اوسع.

الانظمة السياسية الفدرالية والاتحادات الفدرالية: هي مصطلحات وصفية تنطبق على اشكال معينة من الانظمة السياسية.ويشير المصطلح (نظام سياسي فدرالي) الى فئة عريضة من الانظمة السياسية حيث هناك مستوين او اكثر من الحكم. وبالتالي تضم عناصر من الحكم المشترك من خلال المؤسسات المشتركة والحكم الذاتي الاقليمي للحكومات في الوحدات المكونة للدولة الفدرالية،وذلك بعكس المصدر المركزي الواحد للسلطة في الانظمة الوحدية، وهي تعكس العلاقات حيث تعمل وحدة سياسية بشكل يخضعها للحكم المشترك لدولتين خارجيتين اواكثر على ان يتمتع السكان بحكم ذاتي داخلي اساسي ومثال على ذلك امارة (اندورا) التي ادارت شؤونها في ظل الحكم المشترك لفرنسا واسبانيا من عام ١٢٧٨- ١٩٩٣، والاتحادات الفدرالية انها انظمة حكم سياسية مركبة تجمع بين وحدات قوية مكونة للحكومة وحكومة عامة قوية مع تمتع كل جانب بالسلطات التي يوكلها اليه الشعب من خلال الدستور وامتلاكه الصلاحية للتعامل مع المواطنين مباشرة عبر ممارسته لسلطاته التشريعية والادارية والضرائبية ويبلغ عدد الدول التي تفي بالمعيار الاساسي للاتحاد الفدرالي حوالي اربع وعشرين رغم ان دستوري اسبانيا وجنوب افريقيا (اسبانيا وجنوب افريقيا هما اتحادان فدراليان شكليا وعمليا، الاانهما لم تعتمد تسمية اتحاد فدرالي في دستورهما). اذا تسبغ الاتحادات الفدرالية سلطة معينة على الحكومة العامة القوية والحكومة الاقليمية القوية ايضا وكلتاهما مسائلتان امام مواطنيها مباشرة.

إن هذه الشريحة العريضة تضم طيفا كاملا من الاشكال اللاوحدية الاكثر تحديدا، أي: اصناف تتراوح ما بين (اشباه الانظمة الفدرالية) و(الانظمة الفدرالية) الى (الكونفدراليات) وما يليها. لقد تم تحديد، الفئات التالية باعتبارها فئات محددة: الاتحادات، اتحادات لامركزية دستورياً، انظمة فدرالية، انظمة كونفدرالية، فدرالية لاتماثلية،الدول المشاركة، السيادة المشتركة،التحالف غير الرسمي، العصبة، والسلطات الوظيفيةالمشتركة[٧]. وهناك انظمة سياسية اخرى التصنيف العام للانظمة الفدرالية قد تحتوي في داخلها ايضا على بعض الترتيبات الفدرالية ذلك إن الزعماء السياسيين وبناه الامم يكونون اقل التزاما باعتبارات تتعلق بالنقاء النظري مقارنة بالبحث البراغماتي عن ترتيبات سياسية قابلة للتحقيق.

ويمكن لمثل هذه الاعتبارات ايضا إن تقود الى اشكال مختلطة ومبتكرة مثل الاتحاد الاوربي الذي اخذ في السنوات الاخيرة يتضمن بعض ملامح الفدرالية على الرغم من انه كان أساساً ترتيبا كونفداليا صافيا.

المبحث الثالث

فائدة النظام الاتحادي (الفدرالي)

أهمية الفدرالية ودواعها تتأتى من حيث المبدأ ومن ضرورة الانتقال من مجتمع الوحدة السياسية (الدولة) المتنوع اللامتجانس قوميا ودينيا الى مجتمع تنوع متجانس ضمن اطار وشكل من اشكال الوحدة السياسية التي تسمى بشكل الدولة الفيدرالية،والجدير بالذكر أن (١٢) دولة فقط من (٢٠٠) دولة في عالمنا المعاصر تعيش حالة تجانس ولاتعاني من مشكلة القوميات والاقليات بمعنى ان اكثر من (١٨٠) دولة في العالم تعيش حالة اللاتجانس القومي والديني ولكن ذلك لايعني ان هذه الدول تحتاج جميعا الى فيدرالية بدليل انها تدار من قبل انظمة سياسية مركزية الشكل ضمن دول بسيطة[٨].

تتكون النظم الفدرالية بطريقتين:

١- طريقة اتحاد دولتين او اكثر وفي هذه الحالة فان الدول التي كانت مستقلة وتدخل الاتحاد الفدرالي تفقد شخصيتها القانونية الدولية المستقلة.

٢- طريقة تفكك دولة مركزية موحدة واعادة الاتحاد بين بعض اوبين جميع اقاليم هذه الدولة ليصبح هذا الاتحاد بشكل دولة فدرالية بعد ان كانت دولة مركزية موحدة.

الفدرالية هي ابعد مايكون على اعتبارها شكلا عتيقا منتهيا من اشكال الحكومة يعود الى القرن التاسع عشر ولم يعد ملائما للعالم المعاصر.

يعتبر الاتحاد الاوروبي مجرد مثال من بين العديد من الامثلة حيث قامت الانظمة الفدرالية الفردية، والاتحادات والدول الاتحادية بـ (تجمع سيادتها في وحدة واحدة) على حد تعبيرهم ضمن تركيبة مختلفة اصبحت تضم عناصر من الانظمة الفدرالية والكونفدرالية[٩].

ثمة عدد من الاسباب لهذا التوجه الدولي نحو تجميع السيادة بين الدول بمختلف اشكال الفدرالية ومن هذه الاسباب هي:

١- مثلت التطورات الحديثة في المواصلات، والاتصالات الاجتماعية والتكنولوجيا، والتنظيم الصناعي ضغوطا باتجاه تنظيمات سياسية كبيرة واخرى صغيرة في آن واحد. تولد الضغط باتجاه التنظيمات السياسية الكبيرة من الاهداف المشتركة اليوم بين معظم المتجمعات الغربية و غير- الغربية: الرغبة في تحقيق التقدم، مستوى معيشة يرتفع باستمرار، العدالة الاجتماعية، النفوذ ضمن الساحة الدولية، وتزايد الوعي بالأعتماد المتبادل بين الدول على المستوى العالمي في فترة يمكن للتقنية

المتقدمة فيها إن تتيح فرصة الدمار الجماعي والاعمار الجماعي على حد سواء. وقد نشأت الرغبة في وحدات سياسية اصغر حجما وتتمتع بالحكم الذاتي من الرغبة في جعل الحكومات اكثر استجابة للمواطن الفرد وان يتوفر امكانية التعبير عن الروابط الاولية ضمن المجموعات البشرية. الروابط اللغوية والثقافية، الروابط الدينية، التقاليد التاريخية والممارسات الاجتماعية. التي توفر الاساس المتميز لاحساس المجموعة بهوياتها وتوقها لتقرير مصيرها بنفسها. هذه الضغوط المزدوجة في مختلف انحاء العالم فان العدد يتزايد من الشعوب التي بدات ترى في شكل من الاشكال الفدرالية، التي تضم حكومة مشتركة لأهداف عامة محددة مع اعمال ذاتية من جانب الوحدات المكونة للحكومة بهدف الحفاظ على تميزها الاقليمي، على انها تسمح بأقرب ما يكون من التركيب المؤسساتي للواقع متعدد الجنسيات في العالم المعاصر.

٢- عامل الاقتصاد الذي يتخذ طابعا عالميا بشكل متزايد، قد اطلق بحد ذاته قوى اقتصادية وسياسية تدفع الى تقوية الضغوط الدولية و المحلية على حد سواء على حساب الدول - الامة التقليدية. لقد أدت الاتصالات العالمية و النزعة الاستهلاكية الى ايقاظ الرغبات في وسط اصغر القرى وابعدها في مختلف أرجاء العالم للحصول على منفذ للسوق العالمي بما فيه من بضائع وخدمات. وقد اصبحت الحكومات، نتيجة لذلك، تواجه بشكل متزايد رغبات شعوبها في أن تكون شعوبا مستهلكة على مستوى عالمي ومواطنين على مستوى المحلي في إن واحد. وقد اطلق على هذا التوجه تعبير "العولمحلية"[١٠]، ولهذا فان الدول - ألامة بحد ذاتها اصبحت تبرهن في نفس الوقت على انها اصغر من أن تلبي رغبات مواطنيها واكبر من ذلك على حد سواء، وبسبب التطور

الحاصل على اقتصاد السوق العالمين فان الدول ـ الامة القديمة لم يعد بامكانها إن توفر الكثير من الفوائد التي يقدرها المواطنون، مَثل مستويات المعيشة المرتفعة، وضمان العمل. لقد أصبح الاكتفاء الذاتي للدول ـ الامة الان غير قابل للتحقيق كما اصبحت السيادة الشكلية اقل جاذبية اذا كانت تعني، في الواقع، إن الناس لديها قدرة اقل على التحكم في القرارات التي تؤثر عليهم بشكل حاسم. كما اصبحت دولة ـ الامة، في نفس الوقت، بعيدة للغاية عن المواطن الفرد بحيث لم تعد قادرة على توفير نوع من التحكم الديمقراطي المباشر وان تستجيب بوضوح لهموم مواطنيها و خياراتهم المحددة.

وفرت الفدرالية ضمن هذا الاطار، ومن خلال مختلف مستويات التفاعل الحكومية، سبيلا للتوسط ما بين مختلف رغبات المواطن المحلي والعالمي.

٣- ظهور عامل اقتصاديات السوق الذي أدى الى خلق ظروف اجتماعية اقتصادية تساعد على تقديم الدعم لفكرة الفدرالية. وتضم هذه الظروف التشديد على العلاقات التعاقدية؛ الاعتراف بالطابع اللامركزي لاقتصاد السوق، الحكم الذاتي التجاري النزعة والوعي بحقوق المستهلك، الاسواق التي تزدهر على التعددية بدلا من التجانس، وعلى التحركية بين السلطات التشريعية وعلى التنافس والتعاون في إن واحد، وادراك انة ليس من الضروري إن تحب الناس بعضها البعض لكي تنفع بعضها البعض.

٤- المتغيرات التكنلوجية التي ولدت نماذج لمواقف اكثر ايجابية نحو التنظيم السياسي اللامركزي فدرالية جديدة ومتزايدة من التنظيم الصناعي الذي يتضمن "تسلسلا تراتبيا مسطحا" لا مركزي يشمل شبكات متفاعلة لامركزية.

٥- ظهور مبدأ "التابعية" في اوربا، وهي الفكرة القائلة بان هيئة سياسية "عليا" يجب ان تتولى فقط المهمات التي لا يمكن تحقيقها بواسطة الهيئات السياسية "الادنى" ذاتها.

لكن هذا المفهوم ينطوي على بعض المشاكل، هناك صعوبة في ترجمتة الى مصطلحات قانونية، انه ينطوي بوضوح على طابع هرمي، ويعني ضمنا إن القرار، في النهاية، هو في يد الهيئة "العليا" لتحديد المستوى الذي سيتم تنفيذ المهمات من خلاله، ومع هذا فان القوة الدافعة اللامركزية الكامنة في مبدا التابعية كانت فعالة في التشجيع على اهتمام اوسع بـ "النظام الفدرالي الموجه لصالح المواطن".

٦- مرونة الانظمة الفدرالية التقليدية في مواجهة المتغيرات الحاصلة. إن دساتير كل من الولايات المتحدة (١٧٨٩)، وسويسرا (١٨٤٨)، وكندا (١٨٦٧)، واستراليا(١٩٠١) هي من بين اطول الدساتير عمرا في العالم. وعلى الرغم من مشاكل التي واجهتها خلال العقود الثلاث الاخيرة، الا ان هذه الفدراليات الاربع، بالاضافة الى المانيا، وهي نظام فدرالي اخر،قد اظهرت درجة من المرونة والقدرة على التكيف، وتحتل اليوم درجة عالية في الترتيب الدولي من حيث كونها اكثر الدول جاذبية التي يرغب الناس في العيش بها.

هذه الاسباب مجتمعة فان الفكرة الفدرالية اليوم هي اكثر شعبية على المستوى الدولي من أي وقت مضى في التاريخ. هذا يعني إن السياسيين من بناة الدول يجب إن يحذرو من رفض الفوائد التي يراها كثيرون في مناطق اخرى في الحلول الفدرالية.

الخلاصة:ـ

يهدف البحث الى تسليط الضوء على واقع النموذج الفدرالي ومن خلال

التحول في انماط الحكم السائدة من عالم تغلب عليه الدول القومية ذات السيادة الى عالم تتضاءل فيه سيادة الدولة وتتزايد بين الدول روابط ذات طابع فدرالي.

تدرك الفدرالية اهمية السياسات والمفاهيم المتنافسة حول ماهية المصلحة العامة فضلا عن انها تجسد شانا عاما يدعو الى الحد من نطاق عمل الحكومة فالدساتير التي تحدد الصلاحيات المسندة الى الحكومة بمختلف مستوياتها، وتصون الحقوق والحريات تتطرق حتما الى محدودية السيادة الشعبية والى حماية حقوق الجماعات والافراد على حدٍ سواء اذا ماقترنت باجهزة قضائية قادرة على تجسيد هذا التوازن وتعزيز قوامه.

تستمد الفدرالية مفهومها من التنظيم الحكومي الذي يفيد ان السلطات والمسؤوليات الحكومية تتقاسمها الحكومة الفدرالية (الوطنية) من جهة وحكومات الوحدات المكونة (حكومة الولاية، والمقاطعة، والاقاليم، والحكومة المحلية) من جهة اخرى، صحيح ان كل حكومة تبسط سيادتها على ميدانها الخاص الا ان المستويات الحكومية المختلفة تتقاسم في حالات كثيرة عددا من السلطات مع حكومة واحدة او اخرى لها غالبا حق الاولوية في بعض الميادين.

يرتبط المبدا الفدرالي ارتباطا وثيقا بالديمقراطية فتستمد كافة المستويات الحكومية في أي نظام فدرالي سلطتها من دستور لا يمكن تعديله عشوائيا وبطبيعة الحال تستمد هذه المستويات شرعيتها من موافقة الشعب عليها من خلال انتخابات حرة ونزيهة بالاضافة الى ذلك يفترض المبدا الفدرالي ان المستويات الحكومية كلها تحترم القانون والدستور وتدعمهما.

الخاتمة:ـ

الفدرالية هي وسيلة ونهج لادارة البلاد ورعاية حقوق المواطنين بشكل عادل ومنصف خاصة اذا ماكانت اليات ذات تنوع اجتماعي، قومي، اثني، ان الفدرالية الناجحة هي تلك التي تكون نتاج الادوات الطوعية وليس الادوات الاكراهية.

إن احد الملامح المميزة للشعبية الراهنة للفدرالية في العالم هو إن تطبيق الفكرة الفدرالية قد اتخذ العديد من الاشكال، وتختلف درجة المركزية او اللامركزية عبر الانظمة الفدرالية تماما كما تختلف ترتيباتها المالية وطابع مؤسساتها الفدرالية التشريعية والتنفيذية والترتيبات المؤسساتية لتسهيل العلاقات بين الحكومية والترتيبات العدلية للتحكيم في النزاعات الداخلية والاجراءات للتعديلات الدستورية.

إن من بين التطورات والتجديدات المثيرة للاهتمام التي حدثت مؤخرا هي القبول في مناسبات متزايدة بدرجة معينة من عدم التماثل في العلاقة مابين الوحدات الاعضاء والحكومة الفدرالية ذاتها او المنظمات الفوق قومية وتشمل الامثلة العملية كلا من بلجيكا، ماليزيا، روسيا، اسبانيا، والاتحاد الاوربي في اعقاب اتفاقية ماستريخت.

التطور الاخر فقد تمثل في إن تصبح الانظمة الفدرالية نفسها وحدات مكونة لانظمة فدرالية اوسع نطاقا او منظمات فوق قومية والمثال على ذلك هو المانيا، بلجيكا والنمسا ضمن الاتحاد الاوربي، وتجدر الاشارة ايضا الى إن الدول الاعضاء الثلاث في اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (نافتا) فان كندا والولايات المتحدة والمكسيك هي بحد ذاتها دولا فدرالية. فان هناك توجها اخذاً في النشوء باتجاه وجود ثلاث او حتى اربع مستويات من التنظيم الفدرالي من اجل استيعاب الحوافز الفوق قومية والقومية والاقليمية والمحلية

من اجل تحقيق اقصى مايمكن من خيارات المواطن، اذن الوحدة الوطنية في أي دولة لاتصان بالمركزية ولابالفدرالية القائمة على اساس قومي عنصري اوديني طائفي بل انها تصان بالديمقراطية الحقيقية (ديمقراطية المشاركة).

ختاما نعتقد من الخطأ ان تقوم الفدرالية على اساس قومي اوطائفي فالتجارب الفدرالية الناجحة والمألوفة في العالم (الولايات المتحدة الامريكية، سويسرا، المانيا، الهند، البرازيل... الخ) تقوم على اساس اقليمي جغرافي وليس ديني ولاقومي، وضمن اطار نظام ديمقراطي يعتمد ديمقراطية المشاركة لاديمقراطية الموافقة.

هوامش البحث

(١) رونالد.ل. واتس: الانظمة الفدرالية، ترجمة غالي برهومة، ومها بسطامي، ومها تكلا، طبع منتدى الاتحادات الفدرالية، اوتاوا، كندا، طبعة خاصة ٢٠٠٦، ص٣.

(2)macmalon indcu, history of federal government in Greece and ltaly ,London and newyourk 1893.

(٣) المصدر السابق، رونالد.ل.، ص٣.

(٤) د. عامر حسن فياض: افكار في الشان السياسي العراقي المعاصر، محاضرات القيت على طلاب الدراسات العليا لمرحلة الدكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤

(5) www.forumfed.org

(٦) د.عامر حسن فياض: مصدر سبق ذكره.

(٧) د. حازم الشمري: محطات فدرالية، المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي، ص ص ٩٧ -١٠٠.

(٨) محاضرات ألقيت على أساتذة العلوم السياسية والقانون في عمان بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٠ من قبل خبراء منتدى الفدرالية.

(٩) نايف جاسب عبدالله: كيف يتحول العراق من دولة بسيطة الى دولة مركبة، جريدة طريق الشعب، ٢٠٠٥/٦/٢١. وكذلك ارجع الى: باقر الفضلي، اشكالية الفدرالية والتوازن الاجتماعي، مركز الحارس للدراسات والاعلام، ٢٠٠٦/٩/١٠.

(١٠) رونالد.ل. واتس: مصدر سبق ذكره، ص٦. العولمحلية: الواجهة الاقليمية / الدولية.
ولتوضيح الصورة اكثر فان اتحاد بنيلوكس، الذي تعتبر احد الدول الاعضاء فيه اتحادا فدراليا في حد ذاتها (بلجيكا) يمثل اتحادا كونفدراليا بداخل الاتحاد الاوربي الكونفدرالي الاكبر.

قائمة المصادر والمراجع

١- رونالد.ل. واتس: الانظمة الفدرالية، ترجمة غالي برهومة، ومها بسطامي، ومها تكلا، طبع منتدى الاتحادات الفدرالية، اوتاوا، كندا، طبعة خاصة ٢٠٠٦.

2- macmalon indcu, history of federal government in Greece and ltaly ,London and newyourk 1893.

٣- د. عامر حسن فياض: افكار في الشان السياسي العراقي المعاصر، محاضرات القيت على طلاب الدراسات العليا لمرحلة الدكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤

4- www.forumfed.org

٥- د. حازم الشمري: محطات فدرالية، المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي.

٦- محاضرات القيت على اساتذة العلوم السياسية والقانون في عمان بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٠ من قبل خبراء منتدى الفدرالية.

٧- نايف جاسب عبدالله: كيف يتحول العراق من دولة بسيطة الى دولة مركبة، جريدة طريق الشعب، ٢٠٠٥/٦/٢١. وكذلك ارجع الى: باقر الفضلي، اشكالية الفدرالية والتوازن الاجتماعي، مركز الحارس للدراسات والاعلام، ٢٠٠٦/٩/١٠.

٨- رونالد.ل. واتس: الانظمة الفدرالية/ منتدى الاتحادات الفدرالية، اوتاوا، كندا، طبعة خاصة ٢٠٠٦.